



Distr  
GENERAL

A/34/620  
8 November 1979

ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون  
البند ٢١ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٣-١	أولا - مقدمة .....
٢	١٩-٤	ثانيا - المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام .....
٧	٢٦-٢٠	ثالثا - الأحكام الأخرى في قرارات الجمعية العامة .....
١٠	٣٣-٢٧	رابعا - الملاحظات .....

المرفقات

- الأول - رسالة مؤرخة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ وموجهة من السيد رؤوف دنكناش الى الأمين العام.
- الثاني - مذكرة شفوية مؤرخة في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ موجهة الى الأمين العام من ممثل ليونان الدائم لدى الامم المتحدة .
- الثالث - مذكرة شفوية مؤرخة في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ وموجهة من ممثل قبرص الدائم لدى الامم المتحدة الى الأمين العام .
- الرابع - مذكرة شفوية مؤرخة في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الامم المتحدة .
- الخامس - بلاغ صادر في ختام الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في نيقوسيا تحت رعاية الأمين العام في يومي ١٨ و ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ .

.. / ..

79-27481

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥/٣٣ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ بشأن مسألة قبرص . وقد رجحت الجمعية العامة الأمين العام ، في الفقرة ٩ من هذا القرار ، متابعة تنفيذه وتقديم تقرير عن جميع جوانبه الى الجمعية في دورتها الرابعة والثلاثين .
- ٢ - وفي الفقرتين الثانية والرابعة من ديباجة القرار ١٥/٣٣ أشارت الجمعية العامة الى قرارها ٣٢١٢ (د - ٢٩) المؤرخ في ١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ والى قراراتها اللاحقة ، وأعربت عن أسفها العميق لأن قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص لم تنفذ حتى الآن . وطالبت الجمعية ، في الفقرة ٢ ، بالتنفيذ الفوري والفعال للقرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي اتخذته الجمعية بالاجماع وأيده مجلس الامن في قراره ٣٦٥ (١٩٧٤) المؤرخ في ١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ ، وللقرارات اللاحقة الصادرة عن الجمعية والمجلس بشأن قبرص ، والتي توفر الأساس السليم لحل مشكلة قبرص. وقد طلبت الى الاطراف المعنية ، واضعاً في اعتباره أن بعض أحكام القرار ١٥/٣٣ والقرارات السابقة كانت موجهة الى تلك الاطراف ، تقديم ما لديها من معلومات بشأن تنفيذ القرار ١٥/٣٣ . وأوردت في مرفقات هذا التقرير نص المعلومات المقدمة استجابة لطلبي .
- ٣ - وأوصت الجمعية العامة ، في الفقرة ٨ من قرارها ١٥/٣٣ ، بأن يبحث مجلس الامن مسألة تنفيذ قراراتها المتصلة بالموضوع في حدود اطار زمني ، وبأن يقوم بعد ذلك ، اذا اقتضى الأمر بدراسة واتخاذ جميع التدابير المناسبة والعملية التي يقضي بها ميثاق الأمم المتحدة . وبناءً على ذلك بعثت ، في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، بمذكرة الى رئيس مجلس الأمن (S/13123) ، موجهة فيها نظر المجلس الى الفقرة ٨ من هذا القرار .

ثانياً - المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام

- ٤ - واصلت تقديم مساعي الحميدة للمفاوضات بين ممثلي الطائفتين ، حسبما طلبت الجمعية العامة في الفقرتين ٤ و ٦ من القرار ١٥/٣٣ وفي قراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع (١) وقد أجريت الاتصالات والمفاوضات اللازمة في اطار مهمة المساعي الحميدة التي اسندها الي مجلس الامن في قراره ٣٧٦ (١٩٧٥) المؤرخ في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥ . كما طلب الي المجلس في قراراته اللاحقة ، وأحدثها الفقرة ٣ من القرار ٤٥١ (١٩٧٩) المؤرخ في ١٥ حزيران /يونيه ١٩٧٩ ، أن

(١) القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، الفقرات ٤ و ٦ و ٩ ، والقرار ٣٣٩٥ (د - ٣٠) ،

الفقرتان ٥ و ٧ ، والقرار ١٢/٣١ ، الفقرة ٤ .

وأصل القيام بمهمة المساعي الحميدة المسندة اليّ . وقد قدمت التقارير بصورة منتظمة الى مجلس الأمن عن الانشطة التي اضطلعت بها عملا بهذه القرارات ( ٢ ) .

٥ - وفي اثر التطورات التي أوجزتها في تقريرى الى الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة (A/33/340 ، الفرع الثاني ) قدمت الى الاطراف واليّ في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، بعض الاقتراحات المحددة التي تستهدف توفير اطار لتسوية مشكلة قبرص والاسهام في استئناف المفاوضات بين الطائفتين . وفي الفترة من ١٤ الى ١٨ كانون الاول /ديسمبر أجريت مفاوضات مسهبة في نيويورك مع رولا نديس ، وزير الخارجية ، الذى اقترح عليّ القيام بمبادرة جديدة في سبيل وضع اساس وجدول أعمال يتفق عليهما لاستئناف عملية التفاوض ، أخذا في الحسبان مختلف المقترحات والاقتراحات المطروحة . وأبدت استعدادى لبذل جهد جديد على هدى هذه الأسس . واقترحت ، في هذا الصدد ، أن يعقد اجتماع على مستوى عال في الوقت المناسب ، تحت رعايتي الشخصية ، بهدف اعتماد الوثيقة المتفق عليها واحالتها الى المشتركين في المحادثات لتتخذ اساسا لأعمالهم .

٦ - وفي ١٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ قُدمت للأطراف أول ورقة من سلسلة ورقات العمل المؤقتة . كما قُدمت ورقات اخرى في محاولة للقضاء على الخلافات الواسعة النطاق التي ظلت قائمة بين الطرفين بشأن المسائل الرئيسية . واستمرت هذه الجهود حتى آذار/مارس ١٩٧٩ . وفي

---

( ٢ ) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثلاثون ، ملحق نيسان /ابريل وأيار/مايو ، وحزيران /يونيه ١٩٧٥ الوثيقتان S/11684 و S/11717 ، الفقرات ٤٩ - ٥٣ و ٦٦ - ٦٨ ؛ المرجع نفسه ، ملحق تموز /يوليه وآب /اغسطس وأيلول /سبتمبر ١٩٧٥ ، الوثائق S/11789 و Add.1 و 2 ؛ المرجع نفسه ، ملحق تشرين الاول /اكتوبر وتشرين الثاني /نوفمبر وكانون الاول /ديسمبر ١٩٧٥ ، الوثيقة S/11900 ، الفقرات ٤٤ - ٥٦ و ٦٦ - ٦٩ ؛ المرجع نفسه ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني /يناير وشباط /فبراير وآذار/مارس ١٩٧٦ ، الوثيقتان S/11993 و S/12031 ؛ المرجع نفسه ، ملحق نيسان /ابريل وأيار/مايو وحزيران /يونيه ١٩٧٦ ، الوثيقة S/12093 ، الفقرات ٤١ - ٥٥ و ٦٨ - ٧٠ والمرفقات ؛ المرجع نفسه ، ملحق تشرين الاول /اكتوبر وتشرين الثاني /نوفمبر وكانون الاول /ديسمبر ١٩٧٦ ، الوثيقتان S/12222 و S/12253 ، الفقرات ٥٩ - ٦١ و ٧٤ - ٧٦ ؛ المرجع نفسه ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق نيسان /ابريل وأيار/مايو وحزيران /يونيه ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12323 ، الفقرات ٤٢ و ٤٣ و ٥٦ - ٥٩ ؛ المرجع نفسه ، ملحق تشرين الاول /اكتوبر وتشرين الثاني /نوفمبر وكانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ ، والوثيقة S/12463 ، الفقرات ٥٠ - ٥٤ و ٦٩ - ٧١ ؛ المرجع نفسه S/12723 ، الفقرات ٤٧ - ٥٩ و ٧٢ - ٨٠ ؛ والمرجع نفسه S/12946 ، الفقرات ٥٥ - ٥٩ و ٦٩ - ٧١ ؛ و S/13369 ، الفقرات ٤٦ - ٥٢ و ٦١ - ٦٤ .

٤ نيسان/ابريل ، قام السيد رولا نديس بزيارتي في جنيف وأفصح لي ان الطائفة القبرصية اليونانية ستقابل بالترحاب قيامي بالدعوة الى عقد اجتماع على مستوى عال بغرض كسر الجمود الذي نشأ . كما أكد لي من جديد السيد اناكول الذي التقيت به في زيورخ في ٩ نيسان/ابريل بالنيابة عن القبارصة الأتراك موقف طائفته المؤيد لعقد مثل هذا الاجتماع .

٧ - وبدأ الاجتماع العالي المستوى تحت رعايتي الشخصية في ١٨ ايار/مايو في مقر قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، نيقوسيا . وفي ١٩ ايار/مايو ، وبعد مفاوضات مكثفة تم التوصل الى اتفاق بشأن بلاغ من عشر نقاط يحدد الأساس والأولويات والاجراءات المتفق عليها لاستئناف المحادثات ( انظر المرفق الخامس ادناه ) .

٨ - وكما هو منصوص عليه في اتفاق ١٩ ايار/مايو ، استؤنفت المحادثات بين الطائفتين فـي نيقوسيا في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٩ تحت رعاية السيد بيريز دي كويلار ، وكيل الامين العام للشؤون السياسية الخاصة . وكان موقف المفاوض القبرصي اليوناني ، السيد جورج يونيديس ، يتمثل في انه ينبغي ، وفقا للنقطة ٥ من اتفاق ١٩ ايار/مايو ، أن تعطى في المحادثات الأولوية للتوصل الى اتفاق بشأن اعادة توطین فاروشا تحت رعاية الأمم المتحدة . أما المفاوض القبرصي التركي ، السيد اوميت سليمان عنان ، فقد رأى انه ينبغي للمفاوضين أن يجريا ، قبل النظر في النقطة ٥ ، مناقشة شاملة للنقطة ٢ بغية التوصل الى اتفاق بشأن المبادئ التوجيهية التي وضعها دنكتاش ومكاربوس في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ والمبادئ المتضمنة في قرارات الأمم المتحدة المتصلة بمسألة قبرص . وفي هذا الصدد طلب المفاوض القبرصي التركي الى المفاوض القبرصي اليوناني أن يعترف بأن الاتفاق بشأن المبادئ التوجيهية لعام ١٩٧٧ ، بالإضافة الى نصها المنشور ، يتضمن ايضا المفاهيم المتعلقة " بثنائية المنطقة " و " بأمن الطائفة القبرصية التركية " . وفي ٢٢ حزيران/يونيه أعلن السيد بيريز دي كويلار ، بعد التشاور مع المفاوضين ، أن المحادثات علقت وأن مثله الخاص سيعمل ، بعد أن يقيم الأمين العام الحالة ، تاريخ وموعد الاجتماع المقبل .

٩ - وخلال فترة التعليق ، الذي مازال مستمرا ، عكفت أنا وممثلي على اجراء مشاورات ، فـي مقر الأمم المتحدة وفي نيقوسيا على السواء ، مع الطرفين بغية حسم الصعوبات التي نشأت أثناء المحادثات .

١٠ - وفي ٣ تموز/يوليه ، طرح السيد دنكتاش اقتراحا لاستئناف المحادثات بين الطائفتين طلب فيه الى القبارصة اليونانيين أن يؤكدوا علنا من جديد البيان الذي أدلى به في مجلس الأمن في ٣١ آب/اغسطس ١٩٧٧ السيد كريستوفيدس وزير الخارجية القبرصي آنذاك ومفاده ان المقترحات القبرصية اليونانية المؤرخة في نيسان/ابريل ١٩٧٧ انما تنبني على حل الجوانب الاقليمية على أساس وجود منطقتين (S/PV.2026 ، صفحة (١) ) . كذلك دعا السيد دنكتاش الى استئناف المحادثات بغرض انشاء أربع لجان - لجنة تعنى بفاروشا ، ولجنة تعنى بالنقطة ٦ من اتفاق ١٩ ايار/مايو ، ولجنة تعنى بالدستور ، ولجنة تعنى بالاقليم . وفي ٢ آب/اغسطس أكد من جديد السيد دنكتاش سلامة اتفاق ١٩ ايار/مايو ، وذكر ان اقتراحه مقدم في اطار ذلك الاتفاق .

١١ - وفي ٢ آب/اغسطس ١٩٧٩ نشر السيد ايونيدس مذكرة تؤكد من جديد موقف الجانب الذي ينتمي اليه ، بما في ذلك قبول " ثنائية المنطقة " بمعنى قيام اتحاد يتألف من جزئين تأسيسيين ، وانما ليس بمعنى قبول الموقف القبرصي التركي بشأن العلاقة بين هذين الجزئين . وذكر انه يمكن أن تثار في المحادثات أية مسائل ، بما في ذلك مسألتي " ثنائية المنطقة " و " الأمن " ، كما يمكن أن تثار مسألة انشاء اللجان وأن يوافق عليها المفاوضان في المرحلة المناسبة .

١٢ - ويعد أن بحثت الوثائق السالفة الذكر ، لاحظت ان الطرفين كليهما قد أكدوا من جديد اتفاق ١٩ ايار/مايو ، الذي ينص في النقطة ٢ منه على الأساس اللازم لاجراء المحادثات ، وهو المبادئ التوجيهية التي وضعها دنكاش ومكاريوس في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمسألة قبرص . وكان الطرفان قد تقدما ، في الماضي ، بمقترحات وصفاهما بأنها توفر ترتيبا اقليميا " ثنائي المنطقة " لاقامة نظام اتحادي يضم الطائفتين ، وأفصحا أنه يمكن معالجة مسألة الأمن اثناء المحادثات بين الطائفتين . لذلك بدا لي انه يمكن أن تكون هنالك أرضية مشتركة كافية تسمح بترك موضوع هاتين النقطتين لكي يتفاوض بشأنهما المشتركون في المحادثات في سياق الجوانب المحددة للتوصل الى تسوية تقوم على اساس اتفاق ١٩ ايار/مايو . وفي نهاية المطاف ، لاحظت ان الطرفين على السواء يناشداني من أجل استئناف المحادثات بين الطائفتين .

١٣ - وانتقلت الى بحث اتفاق ١٩ ايار/مايو ، وتوصلت الى نتيجة مفادها أن هذه الوثيقة تبين بجلاء المسائل التي يتعين على المحادثات أن تتناولها ، وهي :

( أ ) التوصل الى اتفاق بشأن اعادة توطين فاروشا تحت رعاية الأمم المتحدة ، وفقا لأحكام النقطة ٥ من اتفاق ١٩ ايار/مايو ؛

( ب ) قيام الجانبين على السواء باتخاذ تدابير عملية أولية لتعزيز الشعور الودي ، والثقة المتبادلة وعودة الاوضاع الى حالتها الطبيعية ، وفقا لأحكام المادة ٦ ، التي تنص على انه سيتم ايلاء اهتمام خاص لهذه المسألة ؛

( ج ) الجوانب الدستورية ؛

( د ) الجوانب الاقليمية .

١٤ - أما فيما يتعلق بمسألة الاجراءات ، فقد رأيت ان الجانبين يمكن أن يتفقا بشكل معقول ، على تناول البنود الاربعة الواردة اعلاه في آن واحد مع مراعاة الاولويات المذكورة في اتفاق ١٩ ايار/مايو ؛ وأنه يمكن للمشاركين في المحادثات انشاء لجان أو افرقة عاملة في مرحلة مبكرة مناسبة .

١٥ - وفي الفترة من ١٣ الى ١٤ آب/اغسطس قام ممثلي الخاص بجس نبض الطرفين كليهما فيما يتعلق بالنهج الموجز في الفقرات الثلاث الواردة اعلاه ، ذلك النهج الذي لو كان حظي بالقبول لاستعمل كأساس لورقة عمل . كما أجرى مزيد من جس النبض في ٢٢ و٢٣ آب/اغسطس الا ان هذا النهج لم يلق قبولا من اي طرف من الطرفين . وخلال الأيام الاخيرة من شهر آب/اغسطس وخلال شهر ايلول/سبتمبر بات واضحا أنه لم يتحقق التقاء في الآراء .

١٦ - وبالنظر الى الصعوبات التي ووجهت في التوصل الى اتفاق بشأن استئناف المحادثات بين الطائفتين على الأساس المتفق عليه في ٩ ايار/مايو ، قمت ، في ايلول/سبتمبر ، بحسب نيتي الطرفين بشأن مدى استعدادهما لارسال المفاوضين الى نيويورك في تشرين الاول/اكتوبر لا جـراء مشاورات غير رسمية مع السيد بيريز دي كويلار ، ونظرا لوجود اعتراضات من جانب أحد الطرفين لم أمض بالفكرة الى ما هو أبعد من ذلك .

١٧ - وأثناء هذه الفترة ، أعرب كل من الجانبين مرارا وتكرارا لي ولممثلي عن قلقه العميق ازاء المواقف والتكتيكات التفاوضية التي يتخذها الجانب الآخر . وذكر القبارصة اليونانيون ان الموقف الذي اتخذه القبارصة الأتراك في المحادثات التي جرت في حزيران/يونيه وفيما بعد ذلك يصل الى حد جعل تنفيذ اتفاق ٩ ايار/مايو والمبادئ التوجيهية التي تم التوصل اليها في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ رهنا بشروط مسبقة غير جوهرية . ويفيد القبارصة اليونانيون أن الجانب التركي قد تراجع في الواقع عن موافقة السيد دنكتاش على اعطاء الأولوية لاعادة التوطين في فاروشا . وفي رأى القبارصة اليونانيين ، يرمي الموقف القبرصي التركي الى اضعاف الشرعية على تقسيم قبرص والعمل على تفكك حكومتها . وأعرب القبارصة الأتراك عن قلقهم المتزايد ازاء ما قدمه القبارصة اليونانيون من مبادرات في اجتماعات دولية بما في ذلك اجتماعات كولومبو ( ٤ - ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ) ولوساكا ( ١ - ٧ آب/اغسطس ) وهافانا ( ٣ - ٧ ايلول/سبتمبر ) ومؤتمر الاتحاد البريدي العالمي في ريو دي جانيرو في ايلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر ، الخ . وفي رأى القبارصة الأتراك أن أعمال القبارصة اليونانيين في هذه المحافل تأتي خرقا للنقطة ٦ من اتفاق ٩ ايار/مايو ، وتظمـرأن القبارصة اليونانيين لا يهتمون بالتوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات لمشكلة قبرص وانما يسعون ثانية الى اقامة نظام وحدوى بدلا من اقامة نظام اتحادى .

١٨ - وقد أتاحت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين الفرصة لي كي أجرى مشاورات مع الرئيس كبريانو والسيد رولاند نديس ، ومع راليس وزير خارجية اليونان ، وأوكون وزير خارجية تركيا ، والدكتور اتاكول ، المتحدث باسم الطائفة القبرصية التركية للشؤون الخارجية . وفي ٢٧ ايلول/سبتمبر أبلغني السيد اوكون ان الدكتور دنكتاش قد يكون مستعدا لاستئناف المحادثات بين الطائفتين دون تأخير على أساس المقترحات التي استطلع ممثله الخاص رأيه بشأنها في ٢٣ آب/اغسطس ( انظر الفقرة ١٥ اعلاه ) . وفي ١ تشرين الاول/اكتوبر اخطر السيد دنكتاش السيد غاليندو - بول بقبوله هذه المقترحات كأساس لاستئناف المحادثات بين الطائفتين في نيقوسيا .

١٩ - وقد قمت على الفور باسترعاء انتباه القبارصة اليونانيين الى هذا التطور الجديد . وكان رد السيد كبريانو ، الذى كان حينذاك في نيويورك للقاء كلمة أمام الجمعية العامة ، حاسما بالنسبة لجوهر تغيير الجانب التركي لموقفه وخاصة لتوقيت حدوث هذا التغيير . وفي ٦ تشرين الاول/اكتوبر ، قام السيد كبريانو بتسليم السيد بيريز دي كويلار بعض المقترحات المضادة المؤقتة ، وقد أكدها في نيقوسيا في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر على انها تمثل موقف الجانب القبرصي اليوناني . وقد أصر الجانب التركي ، الذى قمت معه بدراسة هذه المقترحات المضادة ، على مقترحات ٢٢ و ٢٣ آب/اغسطس .

### ثالثاً - الأحكام الأخرى في قرارات الجمعية العامة

٢٠ - عملت ، استجابة لطلب الجمعية العامة ، على متابعة تنفيذ الأحكام الواردة في قرارات الجمعية العامة التي تتناول سحب القوات الأجنبية ( القرارات ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، الفقرة ٢ ، و ٣٣٩٥ (د - ٣٠) ، و ١٥/٣٣ ) ، وادخال تغييرات على التكوين الديموغرافي لقبرص وعودة اللاجئين ( القرارات ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، الفقرة ٥ ، و ٣٣٩٥ (د - ٣٠) ، الفقرتان ٦٩٤ ، و ١٥/٣٣ ، الفقرة ٥ ) والمساعدة الانسانية ( القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، الفقرة ٧ ) .

٢١ - أما بالنسبة للقوات المسلحة الأجنبية والوجود العسكري الأجنبي والعسكريين الأجانب ، فلا تزال الحالة كما ورد وصفها في تقريرى السابقين ( A/32/282 ، الفقرة ٢٠ ، و A/33/348 ، الفقرة ١٥ ) . وما زالت قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وهي تقوم بالاشراف على وقف اطلاق النار وتوفير الأمن للمدنيين في المنطقة الحائلة ، تواصل تعاملها العادى مع كل من الحرس الوطني القبرصي ومع القوات التركية في قبرص الموزعة في جنوب وشمال خطوط وقف اطلاق النار على التوالي ( انظر S/13369 ، الفقرة ١٣ ) . وحيث انه ليس لدى قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص مصادر معلومات مستقلة بشأن هذه المسألة ، لا تتاح بيانات دقيقة عن اعداد العسكريين الوطنيين اليونانيين والقوات التركية في قبرص .

٢٢ - وفي التقرير الذى قدمته الى الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، أوردت بيانا بشأن ضخامة مشكلة اللاجئين في قبرص (A/33/348 ، الفقرة ١٦) . وحسب المعلومات التي جمعها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، باعتباره منسق مساعدة الأمم المتحدة الانسانية لقبرص والمعلومات التي جمعتها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، فقد هاجر الى الجنوب ٢١٠ قبرصي يوناني خلال عام ١٩٧٨ وقام بذلك ٦٩ آخرون خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٧٩ . ولا يزال يطبق الاجراء الذى أدخلت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص العمل به عام ١٩٧٧ كي ترصد وتراقب سفر القبارصة اليونانيين المقيمين في الشمال الى الجنوب (S/12723 ، الفقرة ٢٧) . ومافتى عدد القبارصة اليونانيين ، الذين تمكنوا من العودة الى الشمال على اثر اتفاق فيينا المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٥ (٣) (S/11789) ، هو ٣٦٦ شخصا . واعتبارا من ٢٢ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٩ ، كان عدد القبارصة اليونانيين المتبقين في ١١ قرية في الشمال ٤٨٢ شخصا . وفي ٣١ ايار/مايو ١٩٧٩ قدمت تقريرا الى مجلس الأمن عن ظروف معيشة القبارصة اليونانيين في الشمال (S/13369 ، الفقرات ٢٨ - ٣٠ و ٣٢ - ٣٤) . ولم يطرأ أى تحسن آخر في هذا الشأن خلال الأشهر الخمسة الماضية . ولم يتسن للتلاميذ القبارصة اليونانيين

(٣) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/

اغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، الوثيقة S/11789 .

من الشمال ، الذين التحقوا بالمدارس الثانوية في الجنوب ، أن يزوروا أسرهم في كارباس في عام ١٩٧٩ كما تسنى لهم ذلك خلال صيف عام ١٩٧٨ . وقد اتخذت السلطات القبرصية التركية موقفا مؤداه أنه يجب على هؤلاء التلاميذ أن يوقعوا ، لدى دخولهم الى الشمال ، طلب دخول على "استثمارات دولة قبرص التركية المتحدة" . وقد أبلغت سلطات الحكومة في الجنوب قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بأنه في ظل هذه الظروف لم يتوجه التلاميذ القبارصة اليونانيون الى الشمال . ولم يتسن كسر حالة الجمود هذه رغم ما بذله مساعدي الخاص من جهود مكثفة .

٢٣ - وخلال النصف الثاني من شهر تشرين الاول / اكتوبر ، حظرت السلطات القبرصية التركية ارسال رسائل الصليب الأحمر من والى القبارصة اليونانيين في كارباس . وكانت الأسباب التي أبديت لذلك هي أن لجنة الصليب الأحمر الدولية لم تعد تمارس عملها في قبرص ، وان استثمارات رسائل الصليب الأحمر تورد اشارة الى وكالة التحقيق في ضياع الرسائل التي ليس لها وجود الآن في قبرص ، وانه ليس هناك حالة طوارئ في الجزيرة . وقد قولت النداءات التي وجهها ممثلي ، بالعمل على الغاء هذا القرار ، بعدم المبالاة حتى الآن ؛ بيد انه ما تزال تسهيلات قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص تقوم بشحن طرود للصليب الأحمر ، تتضمن بعض مواد الطوارئ ( مثل الأدوية وأغذية الأطفال الرضع ) ، الى الشمال . وفي ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر أعلن القبارصة الأتراك انه سيتم تسليم البريد ، المرسل من الجنوب والذي يحمل طوابع قبرص العادية ، الى الشمال ؛ وسيتعين أن يحمل البريد ، المرسل الى الجنوب من قبارصة يونانيين في الشمال والذي كان يرسل حتى الآن عن طريق الصليب الأحمر أو قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، طوابع قبرصية تركية . ونظرا للمشاكل القانونية التي ينطوى عليها الأمر فيما يتعلق بطوابع البريد في الشمال ، طلبت الى ممثلي الخاص أن يجري مشاورات مع كل من الجانبين بغية التوصل الى حل عملي متفق عليه بشأن هذه المسألة من جميع نواحيها .

٢٤ - وفي التقرير الذي قدمته في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ الى الجمعية العامة (A/33/348 ، الفقرة ١٧) ، قدمت معلومات حول الحالة الانسانية للقبارصة الأتراك . وما تزال هذه المعلومات صحيحة . ان ما فتئ حوالي ٢٠٦ قبرصيا تركيا يقيمون في الجنوب . ولم يتحرك أي من القبارصة الأتراك ، الذين انتقلوا الى الشمال ، للعودة الى الجنوب . وتفيد التقديرات القبرصية التركية أن عدد السكان القبارصة الأتراك في الجزيرة قبل أحداث عام ١٩٧٤ يصل الى حوالي ١٢٠.٠٠٠ نسمة . وطبقا لمصادر الجانب القبرصي التركي فان عددا من القبارصة الأتراك الذين سبق أن تركوا الجزيرة وأقاموا في تركيا أو في بلدان أخرى ، عادوا الى قبرص بعد تلك الأحداث . واتهمت حكومة قبرص من جانبها حكومة تركيا بأنها تقوم بتنظيم هجرة جماعية للمواطنين الأتراك الى قبرص . وفي عام ١٩٧٨ ، قدرت بيانات الجانب القبرصي التركي المعتمدة أن عدد سكان الطائفة القبرصية التركية يبلغ ١٥٠.٠٠٠ نسمة . وليس لدى قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص أي معلومات يعتمد عليها بشأن هجرة المدنيين من تركيا أو بشأن أشخاص جاءوا الى قبرص في مهمات قصيرة الأجل ثم عادوا الى تركيا .



٢٥ - وقد استمر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، بصفته منسقا لمساعدة الأمم المتحدة الانسانية لقبرص ، في بذل جهوده ، بدعم من قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وترد معلومات مفصلة حول هذه الأنشطة في تقاريرى نصف سنوية المقدمة الى مجلس الأمن عن عملية الامم المتحدة في قبرص ، وأحدثها تقريرى المؤرخ في (٣ ايار/مايو ١٩٧٩ S/13369) ، الفقرات ٤٠ - ٤٥ .

٢٦ - لقد استمرت في بذل جهودى بغية التوصل الى حل لمسألة تشكيل هيئة تحقيق لتقصي آثار المفقودين من كلا الطائفتين في قبرص ، وتقديم معلومات عنهم ، وذلك عملا بالقرار ٣٣/١٧٢ الذى اعتمده الجمعية العامة في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ . وبمناسبة عقد اجتماع برعايتي على مستوى عال بين كبريانو ونكتاش في نيقوسيا يومي ١٨ و ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ ، اقترحت صيغة لتيسير الاتفاق بشأن تنفيذ القرار ٣٣/١٧٢ . وفي ختام الاجتماع الذى عقد على مستوى عال ، أعلن انه " قد تم التوصل الى اتفاق بشأن اقتراح طرحه الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق باللجنة المعنية بالمفقودين . وسيقدم السيد نكتاش هذا الاتفاق الى سلطاته المختصة " . وخلال صيف عام ١٩٧٩ ، أخطر ممثلي الخاص في قبرص بأن السلطات القبرصية التركية ، التي كان السيد نكتاش قد قدم الاتفاق المذكور اعلاه اليها ، ما تزال تلامي صعوبات بشأنه . وفي ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، أبلغت ان الطائفة القبرصية التركية تلتزم بقبولها قرار الجمعية العامة ٣٢/١٢٨ . وحيث انه لم يتحقق ما أبداه كلا الطرفين من استعداد ، لتعيين ممثلين عنهما كما ينص القرار ٣٣/١٧٢ ، لم أكن في وضع يتيح لي المضي قدما في تنفيذ ذلك القرار .

### رابعاً - الملاحظات

- ٢٧ - كما شرح في الفقرات الواردة أعلاه ، شهدت السنة التي مرت على اعتماد الجمعية العامة قرارها ١٥/٣٣ ، المؤرخ في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، نشاطا دبلوماسيا مكثفا يرمي الي تحقيق أهداف الامم المتحدة فيما يتعلق بمشكلة قبرص . وتنفيذا لمهمة المساعي الحميدة الموكلة الي من قبل مجلس الامن ، وفي اطار عملية التفاوض التي دعت الجمعية العامة الي اجرائها ، سعيت الي تشجيع التوصل الي تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص عن طريق التفاوض الحر وعلى أساس المصالح المشروعة للطائفتين .
- ٢٨ - وقد تم سرد التطورات المتعلقة بالاحكام الاساسية في قرار الجمعية العامة ١٥/٣٣ وقراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع في الفرع الثالث الوارد أعلاه ، وتوجد معلومات اضافية في الرسائل المتبادلة بين الطرفين والمرفقة بهذا التقرير . وقد واصلت قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص تنفيذ المهام الموكلة اليها من قبل مجلس الامن . والى حد كبير يرجع الفضل في استمراره و الحالة في قبرص الي يقظة هذه القوة والى تعاون الطرفين . وقد واصل مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة الانسانية ، بوصفه منسق الامم المتحدة للمساعدة الانسانية المقدمة الي قبرص .
- ٢٩ - وقد أسفر البحث عن تسوية لمشكلة قبرص عن طريق اجراء المفاوضات بين ممثلي الطائفتين في احدى المراحل عن تقدم واضح . ويعتبر الاتفاق الذي تم التوصل اليه تحت رعايتي ، في ختام الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في نيقوسيا في ١٩ أيار/مايو ، تقدما كبيرا . غير انه لم يستفد تماما من هذه الفرصة ، مثلها في ذلك كمثله كثير من الفرص التي سبقتها ، ووجهت صعوبات كبيرة في المحافظة على قوة الدفع التي تم توليدها .
- ٣٠ - وعند استئناف المحادثات بين الطائفتين في ١٥ حزيران/يونيه ، لم يتناول طرفا المحادثات جوهر المشكلة القبرصية وفقا للأولويات المحددة في اتفاق ١٩ أيار/مايو . فبينما ضغط أحد الطرفين من أجل اجراء مناقشة لأساس المحادثات ، ومسألة ما اذا كان قد اتفق على مفاهيم معينة في الاجتماع الذي عقد بين مكاريوس ودنكتاش في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، اعتبر الطرف الآخر انه ينبغي تناول هذه الموضوعات ضمن اطار المفاوضات الفعلية ، عملا باتفاق ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ . وبينما لا أشك في أهمية المشاكل المتعلقة مثلا بانشاء منطقتين وبالامن ، فقد بدا لي من الواضح في ذلك الوقت - وأثبتت الاحداث التي وقعت منذ ذلك الوقت صحة ذلك - أن مناقشتها بشكل مجرد لا يمكن ان تثمر.
- ٣١ - وكان الغرض من الاقتراحات التي أخذت رأى الطرفين بشأنها في شهرى آب/اغسطس وأيلول/سبتمبر من هذا العام هو تذليل الصعوبات التي أدت الي توقف المحادثات بين الطائفتين في شهر حزيران/يونيه : ولو كانت تلك المقترحات قد قبلت في ذلك الوقت لأمكن للطرفين أن يتفاوضا بشأن العناصر الموضوعية لتسوية لقبرص ، كما نص على ذلك اتفاق ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ والمبادئ

التوجيهية لعام ١٩٧٧ . وما يدل على الهوة التي تفصل بين الطرفين ، وانعدام الثقة السائد بينهما ، انهما قد رفضا بالاجماع هذا النهج لدى اقتراحه . وبعد ذلك بأكثر من شهر قرر أحد الطرفين قبول نهجي ، واعتبرت ذلك خطوة بناءة . غير أن الجمعية العامة كانت منعقدة في ذلك الوقت ، وقاوم الطرف الآخر هذا التحرك الذي كان يشك في الدوافع التي تقف وراءه ، وفي أسباب اختيار هذا التوقيت بالذات . ومن ناحية أخرى فإنه سيكون أمرا مؤسفا لو سمح لاعتبارات من هذا النوع أن تؤثر على المواقف الأساسية .

٣٢ - واني ان أضع في اعتباري جميع الظروف ، أجد نفسي مقتنعا بأن النهج الذي شرحته في هذا التقرير لا يزال صحيحا . والواقع اني أعتبر أن فرض احياء المحادثات بين الطائفتين ستتوقف على المحافظة على استمرارها ومواصلة طريق المفاوضات الموضوعية . وتحقيقا لهذه الغاية فقد اتصلت بالطرفين بهدف تسجيل تفهمي للحالة الراهنة للمحادثات ، واستعدادي لاعادة عقد المحادثات بين الطائفتين على أساس اتفاق العشر نقاط ، ان أمكن في موعد أقصاه كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ .

٣٣ - ومن أجل تحقيق تسوية عادلة ودائمة للمشكلة القبرصية تكون مقبولة من الطرفين ليس هناك بديل لعملية تفاوض موضوعي وفعال . وللطرفين ان يتابعا هذه العملية أو أن يواجهها احتمال استمرار الحالة الراهنة الى ما لا نهاية ، مع كل عدم الاستقرار والاحباط والاطار المحتملة التي تنطوى عليها . واني ومثلي على استعداد ، كما كنا في الماضي ، لان نقدم في اطار مهمتي الخاصة ببذل المساعي الحميدة ، كل المساعدة الممكنة الى الطرفين لاحياء المفاوضات الموضوعية والفعالة في اطار استئناف المحادثات بين الطائفتين .

## المرفق الأول

رسالة مؤرخة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ وموجهة من  
السيد رؤوف دنكتاش الى الأمين العام

[ الاصل : بالانكليزية ]

بالإشارة الى طلبكم معلومات من الطائفة القبرصية التركية بشأن تنفيذ الاحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١٥/٣٣ المتخذ في الدورة الثالثة والثلاثين ، أتشرف بأن أبلغكم أن الطائفة القبرصية التركية لم تمنح حق الاستماع اليها في تلك الدورة ، ولذا فانها لا تعتبر القرار المشار اليه ملزما لها . وبالرغم من ذلك فان الطائفة القبرصية التركية التي تظهر كل جهد مخلص ولموس للتوصل الى حل ميكر وعادل للمشكلة القبرصية ، تعتبر أن من مقتضيات حسن النية أن تستجيب لطلبكم بتوفير المعلومات التالية :

١ - ساد السلم والهدوء المطلقان بين الطائفتين في الجزيرة خلال الفترة التي مضت ما بين اعتماد القرار ١٥/٣٣ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، والوقت الحاضر . وكما هو مبين ايضا في الفقرة ٥٩ من تقرير سعادتكم الاخير الى مجلس الامن ( S/13369 المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٩ ) ، " لم يكن هناك انتهاكات خطيرة لوقف اطلاق النار سواء باطلاق النار أو بالتحرك الى الامام " . وفي ضوء هذا ، فان الطائفة القبرصية التركية ، التي قد عانت ، كما جاء في تقارير الأمين العام في الفترة من كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ الى تموز/يوليه ١٩٧٤ ، شداثد جمة وهي تدافع عن نفسها في جميع المناطق التركية وتهتم بما يقرب من ٣٠.٠٠٠ لاجئ لمددة ١١ سنة ، لتشعر بأن وصف الحالة السائدة حاليا في قبرص في فقرات ديباجة القرار ١٥/٣٣ بأنها " تعرض السلم والامن الدوليين للخطر " ، ليس وصفا موقفا . فالواقع انه باقامة منطقتين منفصلتين في الجزيرة وبإقرار الامن بالنسبة للحياة والممتلكات الخاصة بالمقارصة الاتراك منذ عام ١٩٧٤ ، زالت المصادر الرئيسية للخلاف بين الطائفتين ، ولم تعد قبرص خطرا يهدد السلم والامن الدوليين .

٢ - واذ كان لا يوجد هناك حتى الآن حل نهائي في قبرص اليوم بالرغم من الجو السلمي السائد فيها ، فان مسؤولية ذلك لاتقع على الجانب القبرصي التركي . وسعادتكم تعلمون جيدا انه في أعقاب الاتفاق بشأن الاطار الذي النقاط العشر الذي تم التوصل اليه بيني وبين السيد كيريانوف في اجتماع القمة المعقود في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ تحت رعايتكم ، استؤنفت المحادثات بين الطائفتين في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٩ في نيقوسيا . وكانت الاسباب التي عاقت احراز أى تقدم في هذه المحادثات : الموقف السلبي للجانب القبرصي اليوناني ، وهو ما يتبدى في رفضه ، بما يتعدا ارض مع النقطة ٦ من اتفاق ١٩ أيار/مايو ، رفع الحظر الاقتصادي المفروض على الطائفة القبرصية التركية منذ عام ١٩٧٤ ؛ ورفضه الاعتراف ، بمقتضى النقطة ٢ من نفس الاتفاق ، حتى بالمبادئ الاساسية

المتعلقة بالنواحي الدستورية والاقليمية لمسألة قبرص ، أى مسألة التقسيم الثنائي لمنطقة الاتحاد المزمع تشكيله وأمن القبارصة الاتراك ، وكلاهما من السمات الرئيسية المتفق عليها ، للجولات السابقة من المحادثات والاتفاقات التي تم التوصل اليها بين زعيبي الطائفتين ؛ وافتقار الجانب القبرصي اليوناني الى حسن النية والثقة الحقيقية في عملية التفاوض ، كما هو وارد في بياناته العامة ومحاولاته لتدويل مشكلة قبرص على حساب المحادثات بين الطائفتين . وأكثر شيئا يظهر جوانب المسألة في هذا السياق هو بيان السيد سيبيروس كبريانو ، المؤرخ في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، بان الحملة الدولية سوف تكون " مكثفة ، وأشد كثافة من ندى قبل " ( صحيفة " Cyprus Mail " ، العدد الصادر في ٢١ آب/اغسطس ١٩٧٩ ) . وفي الحقيقة ، لقد أدلى السيد كبريانو ببيان مماثل فور ميلاد اتفاق ١٩ أيار/مايو ، نفى فيه حتى وجود حظر اقتصادي على الطائفة القبرصية التركية ، وأعلن ان حملة الدعاية الدولية لنهذ الطائفة القبرصية التركية سوف تستمر ، بالرغم من النقطة ٦ من الاتفاق المذكور ، التي تنص على أن "يمنع الجانبان عن القيام بأى عمل قد يعرض نتيجة المحادثات للخطر ، وسوف يولى اهتمام خاص للتدابير العملية الاولية التي يتخذها الجانبان لتعزيز حسن النية ، والثقة المتبادلة والعودة للاحوال الطبيعية " . وترد أدناه الاجزاء ذات الصلة من المؤتمر الصحفي الذي عقده السيد كبريانو في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، والذي كان ، رغم ما جاء به من لطف التعبير المدروس ، اعترافا واضحا بنوايا القبارصة اليونانيين فيما يتعلق بالحظر والحملة الدعاوية :

" وردا على سؤال آخر عما اذا كان الغاء ما يسمى ' بالحظر الاقتصادي ' واردا في هذه التدابير ، أجاب السيد كبريانو بالنفي . . . . وأضاف السيد كبريانو قائلا : ' ان موقف حكومة قبرص واضح . فليس هناك حظر اقتصادي . . . . '

" وقال الرئيس كبريانو ردا على ملاحظة بأن الفقرة ٦ من الاتفاق تبيح فهم أن الجانب القبرصي اليوناني سوف يوقف توعية الرأي العالمي بشأن مشكلة قبرص : ' حاشا لها أن تكون كذلك . فان الالتزام الذي تعهدنا به معا هو محاولة عدم تأزيم الجو ، على الاقل مادامت المحادثات مستمرة ، ولكن التوعية سوف يضطلع بها بصورة طبيعية . . . . "

( نشرة صحفية رقم ٩ ، مؤرخة في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، أصدرها مكتب الاستعلامات للإدارة القبرصية اليونانية ) .

ونتيجة لهذا الموقف ، فان المحادثات التي " استؤنفت وسط آمال كبار " كما ذكرت سعادتكم في تقريركم عن أعمال المنظمة ، الذي عمم في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، " قد تعطلت " في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، أى بعد أسبوع فقط من بدئها . أما اقتراحي التالي المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ لتشكيل أربع لجان لتعالج في نفس الوقت الموضوعات التالية :

( أ ) المسألة الاقليمية ،

( ب ) مسألة فسا روشا ،

( ج ) التدابير التي اقترحتها النقطة ٦ من اتفاق ١٩ أيار/مايو ،

( د ) المسائل الدستورية ،

فقد رفضه الجانب القبرصي اليوناني ، الذي كان دائما يفضل الدعاية الدولية على المحادثات الجديدة .

٣ - ويعتقد الجانب القبرصي التركي ان قرارات الامم المتحدة ، ومن بينها القرار ١٥/٣٣ ، تدعو في مضمونها وروحها الى تسوية مشكلة قبرص عن طريق المحادثات بين الطائفتين ، ويؤيد بشدة الاتفاقات التي تم التوصل اليها في مختلف مراحل هذه المحادثات - وهي اتفاق تبادل السكان الذي تم التوصل اليه في الجولة الثالثة في فيينا في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، والذي مهد الطريق لتسوية مشكلة قبرص على أساس جعلها اتحادا يتكون من منطقتين ؛ واتفاق الاطار الذي اربع نقاط الذي تم التوصل اليه فيما بيني وبين المغفور له الأسقف مكاريوس في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، بحضور سعادتك ، والذي يستهدف اقامة جمهورية اتحادية مستقلة غير منحازة تضم الطائفتين والمنطقتين في قبرص ؛ واتفاق الاطار الذي تم التوصل اليه بيني وبين السيد كبريانو في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، برعاية سعادتك ، من أجل استئناف المحادثات بين الطائفتين وتسوية لمشكلة قبرص .

وبالنظر الى التقدم المشار اليه أعلاه صوب تسوية لمشكلة قبرص ، أصبح واضحا ان بعض الاحكام الواردة في قرارات الامم المتحدة ذات الصلة لم تعد مناسبة . فعلى سبيل المثال ، يتعارض النداء بعودة جميع الاشخاص المشردين الى ديارهم السابقة تعارضا واضحا مع اتفاق تبادل السكان ويهدم بالكامل أساس الاتفاق على اقامة اتحاد ذي منطقتين ، ويشكل مساسا بأمن الطائفة القبرصية التركية بطريقة مؤكدة . وقد تمت اعادة التوطين واعادة التأهيل في كلتا المنطقتين ، ان يقوم كل جانب بمعالجة مشكلة الاشخاص المشردين التابعين له داخليا في حدود دولته . وان الجانب القبرصي التركي ، الذي اضطر الى أن يعالج باستمرار مشكلة اللاجئين منذ عام ١٩٥٨ ، وتعهد عليه ان يستوعب حوالي ٣٠٠٠٠ لاجيء بما لديه من وسائل محدودة في الفترة ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤ ، قد حقق نجاحا كبيرا في اعادة توطين واعادة تأهيل سكانه المشردين الذين ارتفع عددهم الى ما يزيد على ٩٠٠٠٠ شخص عقب أحداث عام ١٩٧٤ . وقد أنفقت الطائفة القبرصية التركية في عملية اعادة التوطين ، وما زالت تنفق ، ملايين الجنيهات على أعمال الاصلاح واعادة تأهيل ٦٥٠٠٠ من أفرادها الذين نزحوا الى الشمال أثناء وبعد أحداث ١٩٧٤ هربا من الجور والمضايقات وأعمال العنف الجسماني والارهاب التي كانت ترتكبها ضدهم الادارة القبرصية اليونانية طوال ١١ سنة . ومن الناحية الاخرى ، تشير التقارير الصحفية القبرصية اليونانية الى أنه قد تمت عمليات اعادة توطين واعادة تأهيل مماثلة في الجنوب ، وهذه تشمل الانتفاع بالمساكن والممتلكات القبرصية التركية التي هجرها القبارصة الاثراك عندما فروا أو نزحوا الى الشمال بمقتضى برنامج تبادل السكان .

ولا يرغب أحد من القبارصة الاثراك ، بعد التجارب المريرة التي مر بها في الماضي ، في أن يقتلع من جديد ، للمرة الثانية أو الثالثة بل وحتى الرابعة في بعض الحالات ، وأن يعرض نفسه من جديد للمحنة ذاتها بالنزوح الى الجنوب . بيد أن الجانب القبرصي التركي قد أعرب ، المرة

تلو المرة ، عن استعداده لمعالجة اى مسألة غير محلولة تتصل بمشكلة الاشخاص المشردين ، وذلك داخل اطار تسوية تقوم في المستقبل على أساس ثنائية الطائفة وثنائية المنطقة وأمن الطائفة القبرصية التركية ، على نحو ما اتفق عليه بيني وبين الاسقف مكاريوس في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، وأقر بعد ذلك باتفاق مؤرخ في ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ بيني وبين السيد كبريانو .

وقد يتعلق بالدعوة الى انسحاب القوات الاجنبية من الجزيرة ، والتي يقصد بها بوضوح قوة السلم التركية ( وهذا ليس له ما يبرره ، لانه من الحقائق المعروفة ان القوات التركية موجودة في قبرص بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ ) ، بغية حماية القبارصة الاتراك من الابداء الشاملة والحفاظ على استقلال قبرص ) ، فان الجانب القبرصي التركي يرغب في أن يقول من جديد ان لإعمال هذا الحكم غير ممكن الا عندما يوجد حل نهائي لمشكلة قبرص ، يقر ضمانات مادية فعالة للأمم القبارصة الاتراك . وان انسحاب هذه القوة من قبرص في غير موعده المناسب أو قبل الوقت الملائم ، وقبل ايجاد حل نهائي لمشكلة قبرص ، مشغوعا بعودة جميع الاشخاص المشردين الى ديارهم السابقة ، وهو أبعد ما يكون عن احلال السلم في الجزيرة ، سوف يخلق فوضى مطلقة ويتسبب في اراقة الدماء من جديد ، وهو أمر غير مقبول تماما من وجهة نظر الطائفة التركية . وينبغي ألا ينسى الناس أن الجانب القبرصي اليوناني بوسعه أن يستدعي ٥٠٠٠ جندي يحمل السلاح في حدود بضعة أيام وان جيشه المستديم ، وقوامه ١٥٠٠٠ جندي ، يعاونه ويقوده موظفون من اليونان . وعلاوة على هذه الحقيقة ، فما زالت توجد جيوش خاصة تحت قيادات مختلفة ، تمثل تهديدا محتملا خطيرا للقبارصة الاتراك في اللحظة التي ينسحب فيها الجيش التركي قبل الأوان المناسب ! .

بيد انه كان هناك انسحاب للقوات التركية على مراحل من الجزيرة ، موازيا للتحسن الطارئ على الحالة في الجزيرة ، ولتهيئة الجو لاستئناف الحوار بين الطائفتين . وقد تم حتى الآن انسحاب ١٩٠٠٠ من القوات التركية ، وأعلنت تركيا مرارا على أعلى مستوى انها ستسحب جميع قواتها من قبرص عندما يتم التوصل الى حل نهائي للمشكلة القبرصية .

٤ - وكما وردت الاشارة من قبل ، فان الفترة قيد الاستعراض شهدت تكثيفا لم يسبق له مثيل في الحملة الدعائية للجانب القبرصي اليوناني الى جانب جهوده لتدويل مشكلة قبرص . وقد واصلت الادارة القبرصية اليونانية ، وهي تفعل ذلك ، مع الانكار التام لحقوق المشاركة المشروعة للقبارصة الاتراك في جمهورية قبرص ، اغتصاب مركز " حكومة قبرص " واستخدامه لمصلحتها الى أقصى حد في الساحة الدولية ، كوسيلة للعدوان على الطائفة القبرصية التركية ، ولا تكف حتى عن المناورة بأساليبها للحصول على قرارات ضد كل حقوق الانسان الاساسية للطائفة القبرصية التركية . وفي مواجهة كل هذا العدوان الاقتصادي والسياسي الشامل ، ورفض الادارة القبرصية اليونانية الغاء القرار الدائم في " مجلس النواب " القبرصي اليوناني الذي جاء فيه أنه " مهما كانت الصعاب ، فسوف يستمر الكفاح القبرصي اليوناني من أجل الاتحاد مع اليونان " ، ناضلت الطائفة القبرصية التركية للدفاع عن وجودها بوصفها طرفا متكافئا في قبرص ، في حين تعلق آمالها على استئناف المحادثات بين الطائفتين وتعمل من أجل ذلك .

وجدير بالذكر أن مجلس النواب القبرصي اليوناني ، الذي خرج على الملأ بقرار في ٢٠ أيلول /  
سبتمبر ١٩٧٩ بغية خداع الرأي العام العالمي ، قد فشل فيما يلي :

( أ ) الغاء قرار الاتحاد مع اليونان المؤرخ في ٢٦ حزيران /يونيه ١٩٦٧ ؛

( ب ) وكما هو مبين في الاقتباس التالي المأخوذ من الصحيفة اليومية اليونانية  
"Mesimvrini" الصادرة في ٢٢ أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ ، كان مما صان مسألة الاتحاد مع اليونان  
رفض ايراد اشارة اليها في اطارها الصحيح في القرار السالف الذكر :

" وقبل اعتماد القرار . . . جرت مناقشات حامية الوطيس في الردهات . . . عندما  
أكد ليساريديس أنه حتى التخلي عن ايراد الوحدة مع اليونان في قرار البرلمان ، انما يعني  
خضوعا للمطالب التركية ، وسوف يشكل في الوقت نفسه اهانة لهدف وطني ( رغم ان لعماله  
لا يعتبر أمرا ممكنا في الوقت الحاضر ) ، وأدرك أعضاء البرلمان الوطنيون أي نوع من  
الفخاخ قام بجرهم اليه الحزب الشيوعي القبرصي [حزب عمال التعمير] ، وقاموا بحذف  
عبارة 'الاتحاد مع اليونان' من القرار المذكور ."

وفي غياب تسوية نهائية ، تستمر الطائفة القبرصية التركية في ادارة منطقتها في الشمال ممثلة امثالا  
كاملا لدستورها وحكم القانون . وقام المجلس التشريعي لدولة قبرص التركية المتحدة ، خلال السنة  
التشريعية الماضية ، بسن ٢٣ قانونا وأصدر ٨ قرارات ، ومارس اختصاص السيطرة على الجهاز  
التنفيذي ، في حين مارس الجهازان التنفيذي والقضائي وغيرهما من أجهزة الدولة اختصاصاتها  
وفقا لحكم القانون .

وعلى خلاف الموقف في الجنوب ، لا توجد جيوش خاصة أو جماعات ارهابية في الشمال . وقد  
اضطلعت قوات الأمن الدستورية والقانونية لدولة قبرص التركية المتحدة ، أي قوة الشرطة وقوات الأمن ،  
بواجباتها بحماس . وحافظت قوات الأمن القبرصية التركية للدولة المتحدة ، تعاونها قوة السلم  
التركية ، على السلم داخل منطقة الدولة . وفي الوقت نفسه ، استمرت الزيادة السريعة في النشاط  
الاقتصادي ولم تقف في سبيل ذلك سوى التدابير غير الانسانية للحظر والمضايقات وما شابه ذلك ،  
التي فرضتها السلطات القبرصية اليونانية على الجانب التركي . ويفرض القرار الذي اتخذ في مؤتمر  
الاتحاد البريدي العالمي في ١٩ أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ ، في ريودي جانيرو ، مشكلة جديدة على  
السكان القبارصة الاثراك لدولة قبرص ذات الطائفتين . ويعتقد القبارصة الاثراك أن هذا القرار غير  
الانساني لن ينفذ ، لأنه لو تم تنفيذه ، فسيكون الفصل الخاص بحقوق الانسان في مبادئ الأمم  
المتحدة عرضة للاستهزاء ، الى جانب نشوء مشاكل داخلية خطيرة . ومن المأمول أن يكون بمقدور  
الأمين العام أن يحول دون تنفيذ هذا القرار بكل ما يتوفر لديه من سلطة .

وفي الختام ، أود أن أؤكد من جديد أن الطائفة القبرصية التركية تنظر الى المحادثات بين  
الطائفتين بوصفها السبيل الوحيد المؤدى الى حل للمشكلة القبرصية ، وهي مستعدة للتعاون معكم  
ومع الموظفين التابعين لكم تعاوننا كاملا ، كما هو دأبها حتى الآن ، من أجل استئناف هذه  
المحادثات ، ومن أجل التوصل الى حل نهائي .

( التوقيع ) رؤوف ر . دنكاش

رئيس دولة قبرص التركية المتحدة

.. / ..



## المرفق الثاني

### مذكرة شفوية مؤرخة في ٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ موجهة الى الامين العام من ممثل اليونان الدائم لدى الامم المتحدة

يهدى ممثل اليونان الدائم لدى الامم المتحدة تحياته الى الامين العام للامم المتحدة ويتشرف بأن يوجه عنايته الى ما يلي ردا على مذكرته المؤرخة في ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

ان قرار الجمعية العامة ١٥ / ٣٣ المتخذ في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ يؤكد ، في جملة أمور ، قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) المؤرخ في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، والقرارات المتعاقبة للجمعية العامة المتعلقة بمسألة قبرص . بيد ان الحكومة اليونانية تأسف ان تلاحظ مرة أخرى عدم وضع أى حكم من أحكام القرارات السالفة الذكر ، موضع التنفيذ . وفي الواقع انه لم ينقطع انتهاك السلامة الاقليمية لجمهورية قبرص وسيادتها واستقلالها ولا تزال قوات الاحتلال الاجنبية في الجزيرة .

ومن جهة أخرى لا يزال حوالي ٢٠٠ . ٠٠٠ لاجئ يعيشون بعيدا عن ديارهم بينما لم يتوقف توطيئ المستعمرين القادمين من تركيا بغية تغيير الهيكل السكاني للجزيرة بل ويهدوان هذا التوطيئ قد اتخذ في الاونة الأخيرة أبعادا أكبر .

ويتضامن في هذه الظروف الأمل في حل عادل ودائم للمشكلة .

ان الحكومة اليونانية تواصل تأييدها للبحث عن تسوية لمسألة قبرص عن طريق المحادثات بين الطائفتين تحت اشراف الامين العام ووفقا لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة . الا انها تسجل مع الأسف ان الطرف القبرصي التركي يصر على تجاهل قرارات الجمعية العامة ويتفادى بمختلف الذرائع تطبيق اتفاق استئناف المحادثات الموقع في ايار / مايو ١٩٧٩ .

### المرفق الثالث

#### مذكرة شفوية مؤرخة في ٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٩ وموجهة من ممثل قبرص الدائم لدى الامم المتحدة الى الامين العام

يهدى ممثل قبرص الدائم لدى الامم المتحدة تحياته الى الامين العام للامم المتحدة ، وهو ان يشير الى الاستفسار الذي تضمنته مذكرته الشفوية المؤرخة في ١٤ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٩ والمتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣/ ١٥ ، يشرفه ان يذكر ما يلي :

قررت الجمعية العامة من جديد ، في قرارها المشار اليه اعلاه ، تأييدها الكامل لسيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها ، ودعت مرة أخرى الى وقف جميع اشكال التدخل الاجنبي في شؤونها . وعلاوة على ذلك ، طالبت الجمعية العامة بالتنفيذ الفوري والفعال لقرارها ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) ، الذي اتخذته الجمعية بالاجماع والذي أيدته مجلس الامن في قراره ٣٦٥ ( ١٩٧٤ ) ، وللقرارات اللاحقة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قبرص .

الا ان تركيا اختارت تجاهل دعوات الامم المتحدة المشار اليها اعلاه ، وواصلت انتهاكها بازدراء للقرار ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) ، الذي صوتت تركيا نفسها تأييدا له ، بالاضافة الى جميع القرارات اللاحقة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن والتي تطالب ، ضمن ما تطالب به ، بسحب قوات الاحتلال الاجنبية فورا من جمهورية قبرص وعودة جميع اللاجئين الى ديارهم في ظل ظروف من الأمان .

ان المأساة التي حلت بشعب قبرص نتيجة العدوان التركي ما زالت بعد خمس سنوات قائمة كما هي . وبحكم قوة السلاح ، لا يستطيع ٢٠٠ . ٠٠٠ قبرصي يوناني ، يمثلون ٤٠ في المائة من القبارصة اليونانيين من سكان قبرص ، العودة الى ديارهم التي يجري توزيعها مع اراضيهم وممتلكات أخرى على سكان غرباء تم استيرادهم بصورة جماعية من تركيا . وفي عهد يشهد بسرعة اختفاء آخر آثار الاستعمار فان تركيا تنفذ مخططاتها المبني لتغيير الهيكل الديمغرافي للجزيرة . وفي الوقت ذاته ، حكمت تركيا على سكان الجسيب القبرصي اليوناني بالعيش في شقاء تحت رحمة قواتها المحتلة ، والتي كشفت رسميا في الآونة الأخيرة هيئات دولية مستقلة عن مدى الجرائم والاعمال الوحشية التي ارتكبتها تلك القوات .

وعلاوة على ذلك ، فان المشكلة الانسانية المتعلقة بالأشخاص المفقودين قد بقيت دون حل من جانب الجانب التركي ، الأمر الذي يمثل انتهاكا لقرارات الامم المتحدة وهو ، بالاضافة الى ذلك ، يتعارض مع الاتفاق المتعلق بهذه المسألة والمؤرخ في ١٩ ايار/ مايو ١٩٧٩ . ونتيجة لذلك فان اقارب اولئك الاشخاص الذين عشرهم حظهم يشعرون بألم يفوق الوصف .

وكما ذكر الامين العام في تقريره المؤرخ في ٣١ ايار/ مايو ١٩٧٩ (S/13369) فان ممن الواضح ان تنفيذ القرار ٣٣/ ١٧٢ ( المتعلق بالأشخاص المفقودين ) " سيتوقف في المقام الأول على

استعداد الطرفين معا لتعيين ممثلين في هيئة التحقيق ، وفقا لما دعت اليه الفقرة ٢ من القرار . وأحد الطرفين غير مستعد للقيام بذلك . وأثار الأمين العام مسألة اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين وذلك في غضون الاجتماع الذي عقد على مستوى عال في نيقوسيا في ١٨ و ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ ، وتم الوصول الى اتفاق بشأن اقتراح قدمه هو نفسه لحل المشكلة . وتعهد السيد دنكاش بعرض هذا الاتفاق على السلطات المعنية في جانبه .

والنقطة الأساسية التي تدور مشكلة قبرص حولها هي احتلال جزء من اقليم هذا البلد الصغير غير المنحاز والذي لا حول ولا قوة له من جانب بلد مجاور كبير ، والجرائم الدولية التي ترتكب بحق قبرص وشعبها ، وعدم تنفيذ قرارات الامم المتحدة . ويشكل مطّ الأزمة القبرصية ، التي ما زالت تخلق تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ، مشكلة بالاضافة الى كونه تحديا للامم المتحدة . والحاجة الى تنفيذ القرارات ذات الصلة خلال وقت محدد بالاضافة الى الحاجة الى اتخاذ مجلس الامن لكل التدابير اللازمة والعملية بموجب الفصل السابع من الميثاق يقصد ضمان تنفيذ قرارات الامم المتحدة تجعل البند المعنون "مسألة قبرص" من بين أخطر الأمور التي تشغل بال الجمعية العامة في دورتها الحالية ، لأنه يمس شرعية قرارات مجلس الامن وفعاليتها ، وكذلك سلطة الامم المتحدة وهبيتها بوصفها الاداة العالمية المختصة بحفظ السلم والامن الدوليين .

ودعا القرار ٣٣ / ١٥ الى الاستئناف العاجل للمفاوضات بين الطائفتين . واستجابت حكومة قبرص بصورة ايجابية لجهود الامين العام ووافقت على الاقتراح الذي قدمه بشأن هذا الموضوع في ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ . غير ان موقف الجانب التركي من هذا الاقتراح كان يرقى الى مستوى رفض خطة الامين العام .

واستؤنفت المحادثات بين الطائفتين في نيقوسيا في ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٩ على أساس الاتفاق المكون من عشر نقاط والذي تم التوصل اليه في ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ بين رئيس جمهورية قبرص السيد سبيروس كبريانو ، والزعيم القبرصي التركي ، السيد رؤوف دنكاش ، بحضور الامين العام للامم المتحدة .

ومما يؤسف له ان الجانب التركي وضع ، بعد استئناف المحادثات بتقليل ، شروطا مسبقة لمواصلة المحادثات ، ومن شأن هذه الشروط ان تؤدي الى النفاء اتفاق ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ المؤلف من عشر نقاط في مجمله ، والى تحويل المحادثات من مفاوضات مفيدة حول جوهر المشكلة الى نقاش عقيم لا نهاية له . وعلاوة على ذلك ، فان الطلب التركي بصدور بيان علني عن الجانب القبرصي اليوناني بقبول الشروط المسبقة ، وهو طلب يكشف في حد ذاته عن غرور ليس بالامكان تصوره ، هو محاولة واضحة لانحاء اللائمة على الجانب القبرصي اليوناني بسبب الطريق المسدود الذي آلت اليه المحادثات ، والذي جاء نتيجة مباشرة لرفض الجانب التركي الالتزام بالاتفاق المكون من عشر نقاط .

وانا كان هناك مبرر لأي من الجانبين بوضع شروط مسبقة فان هذا المبرر أولى ان يعطى للجانب القبرصي اليوناني الذي هو مستعد للتفاوض حتى تحت ضغط وجود جيش الاحتلال التركي .

وأشار الجانب القبرصي اليوناني الى انه يتعين على الجانب التركي ان يعود الى مائدة المفاوضات ، وفقاً للاتفاق المكون من عشر نقاط والذي ينص على ان المحادثات " ستجرى بطريقة متواصلة ومستمرة ، وتجنب أى تأخير " ، كما اشار الى انه يمكن للجانب التركي ان يشير على مائدة المفاوضات أية مسألة تمكن مناقشتها في اطار المحادثات بين الطائفتين . غير ان الجانب التركي رفض ذلك وبدلاً من ان يعود الى مائدة المفاوضات لجأ من جديد الى سياسته المألوفة القائمة على أساس الأمر الواقع ، والتهديد ، والوعيد .

ومن الواضح بشكل مؤسف ان الجانب التركي لم يتزحزح قيد انملة عن الموقف الذي اتخذته في الماضي ؛ فهو ليس على استعداد للتفاوض بقصد الوصول الى اتفاق حول حل عادل لمشكلة قبرص . وبينما يدعو جهرا الى التمسك بعملية التفاوض وبينما يدخل في اتفاقات - مثل المبادئ التوجيهية والاتفاق المكون من عشر نقاط - بقصد تهدئة الرأي العام الدولي وتضليله ، فانه ينتقل بعد ذلك بقليل للبحث عن مسالك للتهرب من هذه الاتفاقات عن طريق وضع شروط جديدة وغير مقبولة . ويمكن تتبع هذا النمط على مدى فترة طويلة شهدت محاولات عقيدة للتفاوض مع الجانب التركي . ولذا تراجع الاترك عن "الاتحاد" الى "الاتحاد بالتدرج" ، بينما كانت مقترحاتهم تهدف في الواقع الى انشاء دولتين منفصلتين . وعندما قدم الجانب القبرصي اليوناني مقترحات عملية لاقامة اتحاد يتألف من منطقتين اخترع الجانب التركي لفظ "اتحاد ذو منطقتين" ("bizonality") الذي يعطيه معنى من شأنه ، بتفاعله مع فكرة "الأمن للقبارة الاترك" ، ان يكون له أضرار الصبغة الشرعية على الوضع القائم فعلاً ، الذي ترتب على الغزو الذي قامت به انقره واحتلالها العدواني المستمر .

ولو كانت لدى الجانب التركي رغبة حقيقية في اجراء مفاوضات مفيدة بقصد الوصول الى حل لمشكلة قبرص وليس مجرد استخدام المحادثات لغايات أخرى ، لكان على استعداد للدخول في نقاش حول جوهر المشكلة : الجوانب الاقليمية والدستورية مع اعطاء الأولوية لتسوية مسألة فاروشا ، على نحو ما جاء في الاتفاق المكون من عشر نقاط .

وفي الختام ، ترغب حكومة قبرص في ان تؤكد من جديد التزامها الكامل بالاتفاق المكون من عشر نقاط ، وباجراء محادثات مفيدة وبناءة . وترغب كذلك في ان تؤكد من جديد ان الايمان بالامم المتحدة هو حجر الزاوية في سياستها ، وان تعرب عن ثقتها من ان تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقبرص سيسفر عن حل عادل للمشكلة ، وفقاً لميثاق الامم المتحدة ، الأمر الذي سيرد الى شعب قبرص في مجمله حقوقه .

ولعل الاشارة تجدر الى انه من أجل تسهيل تنفيذ هذه القرارات كانت الحكومة القبرصية على اتصال مستمر وتعاون وثيق مع الامين العام ، وممثله الخاص في قبرص ، وغيرهما من موظفي الامم المتحدة .

وتمكن الاشارة في هذا الصدد الى المقترح الذي قدمه رئيس جمهورية قبرص السيسى دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح التي عقدت من ٢٣ ايار/مايو الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، وينص هذا المقترح على نزع سلاح جمهورية قبرص نزعا كاملا ومنع تسليحها منعا تاما فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وانشاء قوة مختلطة للشرطة من القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك طبقا لنسب السكان ، بتوجيه ورقابة قوة من الشرطة الدولية تابعة للامم المتحدة .

## المرفق الرابع

### مذكرة شفوية مؤرخة في ٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الامم المتحدة

يهدى الممثل الدائم لتركيا لدى الامم المتحدة تحياته الى الامين العام للامم المتحدة ،  
ويتشرف بأن يوجه عنايته الى ما يلي بالاشارة الى مذكرته المؤرخة في ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩  
بخصوص تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣ / ١٥ المتخذ في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ بشأن  
مسألة قبرص .

تذكرون ان الحكومة التركية لاحظت بأسف عميق انه ، برغم ان الامم المتحدة تعترف بالطابع  
الثنائي الطائفة لمسألة قبرص ، فلم يسمح للطائفة القبرصية التركية بالاشتراك في المناقشة الفعلية التي  
اجريت في الجلسة العامة التي عقدت خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ولقد كان  
هذا ، في حد ذاته ، ظلما فادحا للجانب القبرصي التركي ، مما جعل من المتعذر على الطائفة  
التركية والحكومة التركية قبول قرار الجمعية العامة ٣٣ / ١٥ المتخذ في الدورة الثالثة والثلاثين ،  
حيث عجز عن الاسهام الفعلي في البحث عن حل للقضية .

ولابد ان يكون الامين العام مطلعا على آراء الحكومة التركية بشأن الطريقة التي يمكن بها  
التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة . فلقد كان من رأى الحكومة التركية دائما انه لا سبيل الى  
تحقيق تسوية شاملة للمشكلة القبرصية الا عن طريق مفاوضات تجرى على قدم المساواة بين الطائفتين .  
ولهذا أيدت الحكومة التركية وما زالت تؤيد المساعي الحميدة التي يبذلها الامين العام للامم المتحدة  
كما انها بذلت على الدوام كل ما في طاقتها لتشجيع الجانبين على المضي في المحادثات بينهما .  
وبهذا النهج في تناول المشكلة رحبت الحكومة التركية بعقد مؤتمر القمة بين زعميي الطائفتين في  
نيقوسيا يومي ١٨ و ١٩ ايار / مايو ، تحت رعاية الامين العام للامم المتحدة ، كما رحبت بالاتفاق  
في النقطة العشر الذي تمخض عنه ذلك الاجتماع . وترى الحكومة التركية ان اتفاق ١٩ ايار / مايو  
الذي أكد المبادئ التوجيهية ذات النقاط الأربع التي توصل اليها د نكتاش ومكاربوس في ١٢ شباط /  
فبراير ١٩٧٧ كأساس للمحادثات بين الطائفتين ، يهيئ الاطار اللازم لحل مسألة قبرص على اساس  
الحقوق الاساسية المشروعة للطائفتين داخل جمهورية اتحادية مستقلة غير منحازة ، تتمتع بالسيادة  
والسلامة الاقليمية ، وتضم الطائفتين والمنطقتين . وتأمل الحكومة التركية في ان يؤدي اجراء  
المحادثات بين الطائفتين بروح المهادنة السياسية ، كما نص عليه في النقطة ٦ من اتفاق ١٩ ايار /  
مايو ، الى احراز تقدم مبكر نحو حل شامل لمسألة قبرص . على ان الحكومة التركية لا تملك الا ان تلاحظ  
مع الاسف ، وعلى غير رغبة منها ، ان سجل القيادة القبرصية اليونانية منذ ١٩ ايار / مايو لا ينسجم  
وروح المهادنة السياسية بين الطائفتين القبرصيتين ، وذلك برغم ما أبداه الجانب القبرصي التركي  
من ضبط للنفس . والواقع ان الجانب القبرصي اليوناني قد تصرف دائما بطريقة تعتبر انتهاكا للنقطة  
٦ من اتفاق ١٩ ايار / مايو ، وذلك بادامة الحصار الاقتصادي الذي فرضه على الدلائفة القبرصية

التركية ولجوئه ، عقب ابرام اتفاق ١٩ ايار/مايو مباشرة ، الى مختلف المحافل الدولية في محاولة لابعاد جهود صنع سلام عن طريقها الطبيعي وهو المحادثات بين الطاقتين .

أما فيما يتعلق بالاجراء الذي تتبعه الجمعية العامة عند نظر بند جدول الأعمال المتعلق بمسألة قبرص ، فان الحكومة التركية تود ان تكرر رأيها المعروف جيدا وهوان هذا الاجراء غير ملائم على الاطلاق لاجراء مناقشة صحيحة وبناءة لمسألة قبرص في الجمعية العامة ، لأن هذا الاجراء يحرم الجانب القبرصي التركي الاشتراك في المناقشة الفعلية على اساس المساواة السياسية بينه وبين الطاقتين القبرصية اليونانية . وانا لنأمل ان تكون دورات الجمعية العامة في المستقبل اسهاما ، وليس اعاقا ، للجهود المستمرة التي تبذل لاجاد حل لمسألة قبرص عن طريق المحادثات بين الطاقتين ، وذلك بوضع الترتيبات اللازمة لضمان اجراء مناقشاتها حول هذه المسألة على اساس المساواة السياسية بين الطاقتين القبرصيتين بوصفهما طرفين مباشرين للنزاع وشريكين مستقبلا في اطار دولة اتحادية مستقلة غير منحازة تضم الطاقتين والمنطقتين .

## المرفق الخامس

بلاغ صادر في ختام الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في  
نيقوسيا تحت رعاية الامين العام في يوم—ي ١٨ و ١٩  
أيار/ماي—و ١٩٧٩

- ١ - اتفق على استئناف المحادثات بين الطائفتين في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٩ .
- ٢ - سيكون أساس المحادثات هو المبادئ التوجيهية المتفق عليها بين مكاريوس ونكتاش في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ( أ ) وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بمسألة قبرص .
- ٣ - يجب احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية لجميع مواطني الجمهورية .
- ٤ - ستتناول المحادثات جميع النواحي الاقليمية والدستورية .
- ٥ - ستمنح أولوية للتوصل الى اتفاق بشأن اعادة توطين فاروشا تحت رعاية الامم المتحدة في نفس الوقت الذي يبدأ فيه طرفا المحادثات النظر في الجوانب الدستورية والاقليمية لتسوية شاملة . وبعد التوصل الى اتفاق بشأن فاروشا سينفذ ذلك الاتفاق دون انتظار لنتيجة المناقشة حول الجوانب الاخرى لمشكلة قبرص .
- ٦ - اتفق على الامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يعرض نتيجة المحادثات للخطر ، وسيوجه الجانيان اهتماما خاصا الى التدابير الالوية العملية الرامية الى تعزيز الود والثقة المتبادلة وعودة الاحوال الطبيعية .
- ٧ - ومن المزمع جعل جمهورية قبرص منطقة مجردة من السلاح وسوف تجرى مناقشة الموضوعات المتصلة بذلك .
- ٨ - يجب تأمين استقلال الجمهورية وسيادتها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها بشكل كاف ضد الاتحاد كليا أو جزئيا مع أي بلد آخر ، وضد أي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال .

( أ ) فيما يلي المبادئ التوجيهية المتفق عليها بين غبطة الاسقف مكاريوس وسعادة السيد نكتاش في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في نيقوسيا تحت رعاية الامين العام في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ :

- ١ - اننا ننشد جمهورية اتحادية مستقلة وغير منحازة وثنائية الطائفة .

( يتبع )



- ٩ - ستجرى المحادثات بين الطائفتين بطريقة مستمرة ومتصلة مع تجنب أى تأخير .
- ١٠ - ستعقد المحادثات بين الطائفتين في نيقوسيا .
- 

-----  
( تابع الحاشية رقم ( ١ ) )

- ٢ - يجب مناقشة الاقليم الخاضع لادارة كل طائفة على ضوء مقدرته أو انتاجيته الاقتصادية وملكية الاراضي .
- ٣ - ان المسائل المبدئية مثل حرية الانتقال وحرية الاقامة وحق الملكية وغيرها من الموضوعات المحددة مفتوحة للمناقشة ، مع مراعاة الاساس الجوهري لنظام اتحادي ثنائي الطائفة ، وبعض الصعوبات العملية التي قد تنشأ بالنسبة للطائفة القبرصية التركية .
- ٤ - ستكون للحكومة الاتحادية المركزية سلطات ومهام تمكنها من المحافظة على وحدرة البلد مع مراعاة طبيعة الدولة الثنائية الطائفة .